اقتصاد

٢٣,٢ مليار ل.س حصة «النفط» من موازنة ٢٠١٧ و٣,٨ مليارات حصة «الاتصالات»

وزير النفط لـ«الوطن»: ٢٠١٧ هو عام التعافي لقطاع النفط

وزير الاتصالات: ٤٠٠ ألف بوابة في الخدمة منتصف العام القادم

الوطن

ناقشت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب الموازنة الاستثمارية لوزارة الاتصالات والتقانة لعام ٢٠١٧، والبالغة ٣ مليارات و٨٣٩ مليون ليرة سورية.

من جانبه أكد وزير الاتصالات والتقانة علي الظفير أن العام القادم هو عام تقانة المعلومات في سورية حيث يتركز العمل على تشييد البنية التحتية اللازمة لأتمتة الخدمات الحكومية بما يشمل المراسلات والدفع الإلكتروني. مبيناً أن الكتلة الرئيسية من الموازنة خصصت لمشروع التوقيع الرقمي وبنك المعطيات الوطني تحضيراً للبدء بالحكومة الإلكترونية التي هي مشروع مستمر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الوزير الظفير أن عدد البوابات الإلكترونية التي تنفذها الشركة السورية للاتصالات عددها ١,١٠٠ مليون بوابة موضوعة بالخدمة ولدينا ٤٠٠ ألف بوابة ستوضع بالخدمة في منتصف العام القادم، سوف توزع على الأماكن المحتاجة، والكتلة الرئيسة ستكون لحلب والأرياف لأن لدينا فائضاً في مراكز المدن.

وعن المشغل الثالث بيّن أن الوزارة تسعى دائماً إلى جلب مشغل ثالث لتحسين التنافسية ونمو القطاع الاقتصادي. مؤكداً أن هذا هو الهدف الذي تعمل الوزارة على تنفيذه مؤكداً أن الوزارة تعمل على إصدار قانون جديد لتطوير عمل المؤسسة العامة للبريد.

هذا وناقشت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب الموازنة الاستثمارية لوزارة النفط والثروة المعدنية لعام ٢٠١٧ والبالغة ٢٣ ملياراً و٢٥٣ مليوناً و٨٠٠ ألف ليرة سورية.

من جهته بين وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم أن الوزارة وضعت خطة العام القادم بناء على معطيات الواقع بما يسهم في أن يكون عام ٢٠١٧ عام التعافي بالنسبة لقطاع النفط.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير النفط أن العام ٢٠١٧ سيكون عام التعافي بالنسبة لقطاع النفط، مبيناً أن الوزارة تعمل على وضع آليات جديدة لإيصال الكميات المخصصة من المشتقات النفطية إلى المواطنين خلال فصل الشتاء كل حسب منطقته وخصوصيتها. لافتاً إلى أنه تم إعداد دراسة إمكانية تأمين المادة لجميع المواطنين في مختلف المحافظات.

هذا وأشار الوزير غانم إلى أن الوزارة نفذت خلال العام الجاري عددا من المشاريع لاسيما في مجال النفط والغاز حيث دخلت ٥ آبار في الخدمة ويجري العمل لافتتاح آبار جديدة كما تم إجراء عمرة لمصفاة بانياس بوقت قياسي وبأيد وكوادر محلية. لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على تنفيذ مشروع أتمتة حركة المنشآت النفطية من الإنتاج للاستهلاك بما يحقق وفراً مادياً بنحو ٣٠ بالمئة حيث تم البدء باستخدام البطاقة الذكية لتزويد ١٢٠٠ جهة حكومية بالوقود.

وأكد استمرار الوزارة في إنجاز خطتها لإنشاء محطات الوقود حيث انتهت من إنشاء محطتين إحداها في السويداء وأخرى في ضاحية قدسيا بريف دمشق إضافة لوجود مشروع لإنشاء ١٠ محطات وقود بمدينة دمشق وذلك بالتعاون مع المحافظة وتم إنجاز خمس منها.

وزير الإدارة المحلية لـ«الوطن»: أكثر من نصف الدعم المقدم للمهجرين من الحكومة

الوطن

ناقشت لجنة الإدارة المحلية والخدمات في مجلس الشعب أمس واقع العمل الإغاثي في سورية والمشكلات التي تعترض سير عمله.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الإدارة المحلية حسين عرنوس أن الحكومة السورية هي التي تقدم الجهد الأكبر بالإغاثة والعمل بتشاركية مع المنظمات الأممية والدولية من خلال وزارة الخارجية.

مشيراً إلى أن المستلزمات التي تؤمن من هذه المنظمات والبرامج الحكومية لا تزيد في مجال السلل الغذائية أو مستلزمات الإيواء وتتراوح بين ٤٠ إلى ٤٥٪ وكل ما يقدم للمهجرين من خدمات وإيواء ودعم هو من الحكومة السورية.

وأشار الوزير إلى أنه تم وضع آليات ضمن اللجنة العليا للإغاثة والجميع يعلم أنه لا يوجد عمل إلا ويشوبه في بعض المفاصل خلل ما، ولكن تتم معالجة الخلل مباشرة. مبيناً أنه في أحد الحالات وصلت إلى طاولة اللجنة معلومات وتم تشكيل لجنة برئاسة أحد الوزراء وقاموا بالتدقيق بالخلل ووصلوا إلى نتائج تضع الأمور في نصابها تستبعد كل من قام بالخلل وتحاسبه ويستبدل بآخرين أكثر حرصاً وأمانة على نقل الحقيقة.

وأشار مخلوف إلى أن موضوع الهلال الأحمر سوف يعالج بطريقة صحيحة من الجهات المعنية وسوف تكون هناك محاسبة لكل فاسد.

وزير الإدارة المحلية أكد في بداية حديثه أنه لا يخلو مفصل من مفاصل العمل من الفساد والهلال الأحمر ليس هو الجهة الوحيدة المعنية بالعمل الإغاثي بل هي الذراع الوطني والأهلي لذلك إضافة إلى الجمعيات الخيرية.

وأوضح أن ٢٣ مليون سلة قدمت للمواطنين منذ بداية الأزمة. علماً أنه يتم تأمين ٥٠٪ منها فقط والباقي من الحكومة.

وأشار إلى أن لجنة إعادة الإعمار صرفت ١٥ مليار ليرة لتعويض أضرار المواطنين، إضافة لذلك تقوم الحكومة ببناء وحدات سكنية تمهيداً لعودة المهجرين في منطقة الحرجلة فهناك ٧٥٠ وحدة وفي حسياء ٧٨٨ وحدة سكنية. ولفت إلى أن الإيواء هو بنى تحتية من بناء وماء وكهرباء وليس سلة غذائية.

لافتاً إلى أن الأضرار العامة تصل إلى ٥٧ مليار ليرة.

بدوره بيّن رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب صفوان قربي لـ«الوطن» أن ملف الإغاثة هو ملف وطني ونسعى إلى تحصينه ليكون أكثر ارتقاء ونقاء. مؤكداً أنه لاشك أن هناك ضبابية حول عمل الهلال الأحمر وحالات فساد لا تخفى على أحد. موضحاً أن هناك موظفين صغاراً أصبحوا أثرياء بين ليلة وضحاها والأدهى من ذلك أن المواد الغذائية تباع على الأرصفة وفي المحال التجارية. مشيراً إلى أن الحوار كان ساخناً مع وزير الإدارة المحلية والدولة تقدم أقصى ما يمكن ولاسيما في هذا الملف الحساس.

القربي: الوزير وعدنا بمحاسبة الفاسدين في ملف الإغاثة

وأضاف القربي: إن هناك أخطاء فردية وفساداً عند بعض موظفي الهلال الأحمر هذا لا يمكن إغفاله والوزير تعهد بالمحاسبة والمساءلة لجميع المتورطين ووعدنا بإجراءات قاسية جداً خلال أيام سوف تطول الكثير من رؤوس الفساد التي استشرت في التعدي على أموال السوريين في ما يخص موضوع الإغاثة.

هذا وأكد عدد من النواب في المجلس ضرورة وضع ضوابط لعملية توزيع المعونات وأن تكون هناك لجنة فرعية لكل محافظة وفيها أحد نواب مجلس الشعب حتى لا تتم رشوة اللجنة والسكوت عن الخطأ. كما دعا بعض النواب إلى ضرورة اتخاذ إجراءات رادعة لمواجهة كل من يتاجر بالمواد الإغاثية.

وزير الزراعة: ٩ ملايين يورو لاستيراد الأبقار في ٢٠١٧

الوطن

ناقش مجلس الشعب خلال جلسة الأمس واقع القطاع الزراعي. إذ طالب النواب بضرورة تقديم التسهيلات اللازمة للفلاحين لتنفيذ الخطة الزراعية المقررة، إضافة إلى تسويق المحاصيل الزراعية على تنوعها.

إضافة إلى تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتأمين السماد، وضرورة قمع ظاهرة تهريب الأغنام.

بدوره بيّن وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري أن القطاع الزراعي يمثل أحد أهم أولويات الحكومة. مؤكداً وجود فائض في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية كالحمضيات وزيت الزيتون، الأمر الذي سمح بتصدير كميات منها. مبيناً أنه تم اتخاذ عدد من الإجراءات الحكومية التي ساعدت على تأمين احتياجات القطاع الزراعي ودعم الثروة الحيوانية وخاصة قطاع الدواجن حيث تم الإيعاز إلى المصرف الزراعي التعاوني لمنح قروض لمربي الدواجن قدره مليار ليرة سورية لتأمين مستلزماتها والعمل على تطوير المنشآت التابعة لها لتأمين احتياجات المواطنين من مادتي الفروج والبيض.

وبالنسبة للأبقار لفت إلى أنه يتم الاتجاه نحو دعم المؤسسات الإنتاجية ومنها مؤسسة المباقر وهناك أربع منشآت تابعة لها وتم رصد نحو ٩ ملايين يورو خلال خطة العام القادم لاستيراد البكاكير بغرض تجديد القطيع وبيع جزء منها إلى مربي الثروة الحيوانية.

ونوه بأنه تم تشكيل لجنة في كل وحدة إرشادية بالمحافظات مسؤولة عن تنفيذ الخطة الزراعية وتسويق المحاصيل في المحافظة ولاسيما القمح. مؤكداً أن الوزارة قامت منذ بداية العام الجاري بتلبية جميع طلبات الفلاحين ومن ضمنها عمليات التمويل والسلف النقدية عبر كل فروع المصرف الزراعي.

تمديد العمل باتفاقية «الكراسي» بين «المالية» والمنشآت السياحية لنهاية ٢٠١٦

محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» أنه تم تمديد العمل بالاتفاقات المبرمة بين وزارة المالية وأصحاب المنشآت السياحية التي انتهت في نهاية شهر تشرين الأول الماضي، إلى نهاية العام الجاري (٢٠١٦)، وأنه تم رفع مقترح إلى رئاسة مجلس الوزراء باعتبار هذا التمديد حلاً استثنائياً لهذا العام، على أن يتم إعداد نص تشريعي يمكن وزارة المالية من تحديد أرقام عمل المنشآت السياحية. وذلك رغم الجدل الذي أثارته تلك الاتفاقيات من جهة مخالفتها للقانون.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير المالية مأمون حمدان أنه تم عقد عدة اجتماعات بين وزارة المالية ووزارة السياحة، وتم تجهيز مذكرة داخلية بالاشتراك مع وزارة السياحة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، عرضت على رئيس مجلس الوزراء، تحمل عدة خيارات كحلول لموضوع تحصيل الضرائب المترتبة على المنشآت السياحية، وبعد دراستها من اللجنة الاقتصادية للوصول إلى القرار المناسب.

من جهته بيّن وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» أن الاتفاقيات التي أجريت بين وزارة المالية والمنشآت السياحية كانت اتفاقات مؤقتة مرهونة بالظروف المرحلية التي يمر بها القطر. مؤكداً أن وزارة السياحة كانت وما زالت تعمل بالتعاون والتنسيق مع وزارة المالية بشكل دوري ومرحلي على مناقشة أي إجراء من شأنه ضمان تحصيل حقوق الخزينة وبما يحقق العدالة الضريبية.

وأوضح يازجي أن الاتفاقيات التي فرضت ضريبة ثابتة على الكرسي ساهمت في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات التي تعتبر حقاً للخزينة العامة، إلا أنه لوحظ تأثير في الترخيص والتأهيل بعدد كراسي ما يمكن أن يؤدي إلى فتح باب فساد وإفساد بين أصحاب المنشآت ومراقبي المالية لتخفيض القيمة المترتبة على المنشأة. إضافة إلى قيام بعض المنشآت بفرض قيم إضافية على الفواتير ورفع الأسعار، الأمر الذي انعكس سلباً على الزبائن.

وعاد الوزير يازجي ليؤكد ضرورة أتمته العمل وتطبيق الأنظمة البرمجية الحديثة وتفعيل نظام الفوترة في المنشآت السياحية لما لذلك من دور في ضبط عملية التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية، مؤكداً ضرورة التشدد بعقوبة التهرب أو التلاعب في رسم الإنفاق الاستهلاكي الذي يعتبر أمانة يدفعها الموطن لدى صاحب المنشأة يجب تسديدها إلى خزينة الدولة، والعمل على تحفيز أصحاب المنشآت السياحية للالتزام بدفع الضرائب وتصنيفهم إلى قوائم بيضاء وسوداء ومنح مزايا للمستثمرين الملتزمين بالتسديد المدرجة أسماؤهم على القوائم البيضاء، إضافة إلى نشر ثقافة تداول الفاتورة وتشجيع المواطن عليها، كاشفاً عن طرح العديد من المقترحات لنشر ثقافة الفاتورة ومنها نسبة مرتجع آخر العام من رسم الإنفاق المدفوع من المواطن، الأمر الذي يشجعه على وطلب الفاتورة والاحتفاظ بها.

> وزير المالية لـ«الوطن»: اللجنة الاقتصادية تدرس خيارات جديدة
>
> وزير السياحة: «الكراسي» قد تفتح باب الفساد والإفساد

علماً أن عدد المنشآت التي دخلت بالخدمة منذ بداية العام ولغاية الربع الثالث من العام الجاري بلغ ١٤٢ منشأة منها ٥ حاصلة على رخصة إشادة و٢١ مؤهلة على الوضع الراهن و١١٦ مؤهلة وفق لجنة القرار رقم ٧٢٢ المتعلقة برخص الإنفاق الاستهلاكي وبطاقة استيعابية تقدر بـ ١٣٠٤ أسرة و١٣٠٨٦ كرسياً ومنح استثمارية تقدر بـ٧,١٥ مليارات ل.س. وأشارت المصادر إلى أنه تم ترخيص ٦ منشآت بكلفة استثمارية تقدر بـ٦ مليارات وعدد أسرة ١٦٧٢ سريراً وعدد كراسي يقدر بـ٣٣٥٢ كرسياً.

وعن آخر المستجدات في قانون الفوترة الذي تعده وزارة المالية أوضح الوزير حمدان لـ«الوطن» أنه بعد الانتهاء من إعداده من الوزارة، تمت العودة إلى دارسة جميع القوانين بالتعاون مع باقي الوزراء، للوصول إلى نص نهائي للقانون.

منوهاً بأنه تتم دراسة إمكانية الاكتفاء بالقانون ١٤ لعام ٢٠١٥ القانون الخاص بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والاكتفاء بقرارات تصدر عن وزير المالية ووزير السياحة ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك للوصول إلى التطبيق اللازم للفوترة وخاصة مع اقتراب بدء العام الجديد.

المكتب المركزي للإحصاء:

٥١٠٪ معدل التضخم منذ ٢٠١٠ وحتى نيسان ٢٠١٦

٦٣٦٪ للأغذية و٥٨٨٪ للملابس والأحذية و١٣١٨٪ للمطاعم

علي محمود سليمان

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة ٥١٠٪ منذ العام ٢٠١٠ (سنة الأساس) حتى شهر نيسان للعام الحالي (٢٠١٦)، وهو يمثل معدل التضخم الرسمي في سورية، بحسب سلة المستهلك في المكتب المركزي للإحصاء، الذي يعبر عن الارتفاع في أسعار سلة المستهلك التي يرصدها المكتب.

وبلغ معدل التضخم الشهري في نيسان الماضي ٠,٧٪ مقارنة بشهر آذار، على حين بلغ التضخم سنوياً عن شهر نيسان للعام الماضي (٢٠١٥) معدلاً قدره ٤٢٪، على اعتبار العام ٢٠١٠ هو سنة الأساس، حسب المكتب المركزي للإحصاء.

وفي تفاصيل الرقم القياسي للمكتب المركزي للإحصاء التي حصلت «الوطن» عليها فقد بلغ معدل التضخم للأغذية والمشروبات غير الكحولية نحو ٦٣٦٪ مقارنة بسنة الأساس (٢٠١٠)، ونسبة تضخم سنوية قدرت بـ٤٦,٥٪ (مقارنة بشهر نيسان من العام الماضي ٢٠١٥)، وبالنسبة للمشروبات الكحولية والتبغ كان معدل التضخم مقارنة بسنة الأساس ٧٣٢٪ محققة تضخماً سنوياً بـ٢٧٪.

وفي قطاع الملابس والأحذية سجل التضخم معدلاً قدره ٥٨٨٪ مقارنة بسنة الأساس، وتضخماً سنوياً قدره ٥١,٨٪. وبالنسبة لمجالات السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى فقد بلغ التضخم معدلاً قدره ٢٩٨٪ مقارنة بسنة الأساس، ليكون التضخم السنوي بحوالي ١٧,٨٪، على حين سجلت التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت تضخماً معدله ٦٣٧٪ مقارنة بسنة الأساس، محققة تضخماً سنوياً قدره ٦٥,٢٪.

وبحسب بيانات نيسان الماضي بالنسبة لقطاع الصحة فقد بلغ التضخم ٣٧٤٪ مقارنة بسنة الأساس (٢٠١٠)، محققاً تضخماً سنوياً بـ٣١,٣٪ مقارنة بالفترة نفسها عن العام الماضي (٢٠١٥)، وفي قطاع النقل بلغ التضخم ٤٦٢,٢٪ مقارنة مع سنة الأساس، محققاً تضخماً سنوياً بحوالي ٣٩,٧٪، على حين كان التضخم لقطاع الاتصالات ١٣٧,٥٪ مقارنة بسنة الأساس، وأقل نسبة تضخم سنوي بلغت نحو ٣,٥٪، على حين سجل التضخم للسلع والخدمات المتنوعة بـ٥٧٦٪ مقارنة بسنة الأساس، محققة تضخماً سنوياً بـ٦٧,٧٪.

وفي قطاع التعليم لشهر نيسان من العام الماضي سجل التضخم ٢٠٠٪ مقارنة بسنة الأساس، محققاً تضخماً سنوياً بـ٤٠,٤٪، على حين كان أعلى معدل تضخم في قطاع المطاعم والفنادق بأكثر من ١٣١٨٪ مقارنة بسنة الأساس، لتسجل أعلى نسبة تضخم سنوي بـ٩٦,٤٪.

نقيب مقاولين يشتكي: ست حكومات تعاقبت من دون أن تحل مشاكلنا.. ووزراء لم يسمعوا «بالنقابة»

وزير الأشغال يفند: مشكلات المقاولين نالت حصة كبيرة من اهتمام رئاسة مجلس الوزراء

الوطن

قال نقيب مقاولي الإنشاءات في محافظة القنيطرة أحمد دياب «إن مشكلات المقاولين في كل النقابات وفي مختلف المحافظات لم تجد بعد طريقها إلى الحل على الرغم من تعاقب ست حكومات خلال الفترة الماضية».

وأضاف في تصريح لـ«الوطن»: «إن رئيس حكومة سابقة وفي أحد مؤتمرات المقاولين كان قد وعد بأن جميع المشكلات المالية والفنية والقانونية سوف تحل قبل أن يصل المقاولون إلى بيوتهم -في ذلك الحين- وها نحن وقد وصلنا إلى بيوتنا منذ أربع سنوات ولم تجد هذه المشكلات بعد طريقها إلى الحل».

وأشار دياب إلى مفارقة، وهي أن «بعض المسؤولين والوزراء خلال لقاءاتنا بهم يفصحون عن عدم معرفتهم بهذه النقابة وأنهم لم يسمعوا بها من قبل علما أن النقابة قد تأسست منذ خمسينيات القرن الماضي».

منوهاً بأن النقابة لم تجد الاهتمام المطلوب الذي تلقاه النقابات الأخرى «وقد قدمت وأسست الكثير من الأعمال، وكذلك لم يسبق وتم ترشيح أي عضو فيها ليمثل في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو حتى لمنصب مدير عام بعكس النقابات الأخرى التي تمثل في جميع هذه السلطات. مع العلم أن النقابة تدفع نسبة ١٥٪ من أتعابها للخزينة العامة للدولة، وأكثر من باقي النقابات المهنية والمنظمات الشعبية كضرائب أرباح وأجور ورسوم مختلفة».

وأضاف قائلاً: «نأمل بأن تكون مقترحات وتوصيات نقابة المقاولين ملزمة للجهات العامة وأن تقوم الحكومة بإصدار تعميم أو بلاغ ملزم للجهات العامة لتنفيذ بنود المرسوم رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ الخاص بالعقود وخاصة منه المادة رقم ٦٠ للفقرة التي تنص على فسخ عقود المشاريع المتوقفة لأكثر من سنة. وخاصة أن المرسوم لم تصدره وزارة الأشغال ولا نقابة المقاولين وإنما صدر كمرسوم. ولزوم تنفيذ المادة رقم ٥١ للفقرة ج الخاصة بفسخ العقود للمشاريع المتعثرة لاستحالة تنفيذها أو استكمالها، حيث كانت الحكومة السابقة وافقت على فسخ عقود هذه المشاريع ولم تنفذ حتى هذه اللحظة، وخاصة ما يتعلق بفروقات الأسعار حيث لا يحتاج الأمر إلى لجان، فهنا المادة رقم ٣٣ من المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٤ التي تلزم الجهات العامة بصرف فروقات الأسعار بشكل تلقائي وبلا أي اجتهادات».

وأضاف دياب: «لسنا بحاجة إلى قرار أو قانون أو مرسوم جديد لإلزام الجهات العامة بفسخ العقود وإنما إلى تنفيذ بنود المرسوم رقم ٥١، ولكن لا أحد من الجهات العامة أو من الوزراء والمحافظين يلتزم بتنفيذ القوانين، وكل منهم يرميها على كتف غيره من المسؤولين، وبعد مرور أكثر من سبع سنوات لم يحصل الكثير من المقاولين على حقوقهم في فروقات الأسعار حيث ترحل هذه المسألة إلى القضاء الإداري حيث لا يحصل المقاول على حقوقه إلا بعد طول عمر لكونها تستغرق العديد من السنوات في متاهات القضاء»، داعياً إلى وقف سحب الأعمال وتنفيذها من الجهات العامة على حساب المقاولين بعد تعثرها.

نقلت «الوطن» هذه الشكاوى إلى وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس، فأوضح أن موضوع الإشكاليات والصعوبات التي يعاني قطاع المقاولين أخذت الكثير من النقاشات ونالت حصة كبيرة من الاهتمام من رئاسة مجلس الوزراء، وأبرز هذه الإشكاليات تتمثل في موضوع فسخ العقود وفروقات الأسعار التي تحكمها القوانين والأنظمة النافذة. وفيما يخص فسخ العقود بين الوزير لـ«الوطن» أنها حالة موجودة ومستمرة في العديد من العقود والمشاريع ولكل حالة منها حلول خاصة بها بحسب ظروف كل مشروع، إلا أن إصدار تشريع أو قانون أو قرار جديد ينهي مشكلات جميع العقود دفعة واحدة أمر غير قانوني وغير مقبول على اعتبار أن قانون العقود الحالي يتضمن العديد من البنود التي تعالج المشاريع المتوقفة أو المتعثرة أو المتضررة نتيجة الأزمة، ولم يعد أصحابها قادرين على استكمالها. مبيناً أن قانون العقود الحالي أجاز للمقاولين المتضررين التقدم بطلبات تتضمن جميع الثبوتيات والمستندات المطلوبة التي تبين أحقيتهم بفسخ عقود مشاريعهم.

وأوضح عرنوس أن موضوع صرف فروقات الأسعار للمقاولين ومشكلاتهم له طرق ووسائل مختلفة، حيث إن هناك بلاغات تصدر بين الفينة والأخرى عن رئيس الحكومة وهي تطبق على القطاع العام وعلى القطاع الخاص.

ولفت عرنوس أيضاً إلى أن هناك عشرات المشاريع التي صدرت فيها قرارات فسخ عقود من خلال لجنة مختصة من الإدارة المعنية برئاسة قاض، إلا أن الأمر بحاجة إلى متابعة وإلحاح من المقاول المتضرر وملاحقة مستمرة وتقديم البراهين التي تثبت أحقيته و«نحن كوزارة طلبنا من المقاولين مراجعة الوزارة أو رفع كتاب لمتابعة مشكلاتهم مع الجهات التي لا تستجيب لمطلبهم بهذا الخصوص».

تهريب وتزوير الحليب المجفف «شغّال»!

محمد راكان مصطفى

كشف مدير جمارك دمشق خالد عسكر لـ«الوطن» عن ضبط الضابطة التابعة للمديرية لسيارة محملة بأكياس حليب مجفف، تم إبراز بيانات نظامية لبضاعة قديمة وتم وضعها بالاستهلاك المحلي، وتم إثبات عدم عائديته البضاعة للبيانات بموجب محضر مطابقة اللجنة المختصة من خلال الاختلاف بين البضاعة والبيان في عدة نقاط.

وبين عسكر أن السيارة تحوي ٨٧٠ كيس حليب مجفف كامل بسعة ٢٥ كيلو غرام للكيس الواحد وبوزن إجمالي نحو ٢٢ طن، إضافة إلى ٥٦٣ كيس حليب مجفف خالي الدسم بسعة ٢٥ كيلو غرام للكيس الواحد وبوزن إجمالي وصل إلى نحو ١٥ طن، ووصلت القيمة الإجمالي للمادة المضبوطة ٣٠,٧ مليون ليرة سورية وبرسوم بلغت ١,٨ مليون ليرة سورية، وبغرامات بلغت بالحد الأقصى ٤٦,١ مليون ليرة سورية.

وأوضح مدير جمارك دمشق تنظيم ضبط الاستيراد تهريباً بحق المخالفين، بالإضافة إلى قيام المديرية بإجراء تحاليل لعينات من مسحوبة من الحليب المجفف في مخابر مديرية الجمارك ومخابر وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والذي بينت نتائجها صلاحية حليب البودرة كامل الدسم للاستهلاك البشري، على حين كشفت الاختبارات عدم صلاحية الحليب خالي الدسم للاستهلاك البشري.

وفي السياق ذاته قامت الضابطة الجمركية في المديرية العامة للجمارك وبناءً على معلومات بضبط حليب مجفف بوزن ٣٠ طناً إضافة إلى ١٢ طن قهوة مرة، بقيمة إجمالية ٢٩,٨ مليون ليرة سورية، وبرسوم بلغت ٨,٦ ملايين ليرة وبغرامات بلغت بالحد الأقصى ١٩٢,٦ مليون ليرة سورية.

وتم إجراء تحاليل لعينات مسحوبة من المواد المضبوطة لدى مخابر مديرية الجمارك ومخابر وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كشفت عدم صلاحية الحليب المجفف للاستخدام البشري، وتم تنظيم ضبط الاستيراد تهريباً بحق المخالفين وإحالة الملف إلى القضاء المختص أصولاً.

وحسب إحصائية المديرية العامة للجمارك لإجمالي القضايا الجمركية المحققة من تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ وحتى ٢٠١٦/١٠/٢٦ بلغ عدد القضايا المنظمة ٤٦٧٠ قضية بغرامات محصلة تجاوزت ٣,٢ مليارات ليرة سورية.

كما بلغت إيرادات المديرية من تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ وحتى ٢٠١٦/١٠/٢٦ بما فيها غرامات القضايا لمديرية الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب أيضاً مخالفات البيات الجمركية بالمديرية العامة للجمارك أكثر من ١٣٣,٩ مليار ليرة سورية.